كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة

أحدثت كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، فيما يلي الكلّيّة، بمقتضى القانون عدد 106 لسنة 1990 بتاريخ 26 نوفمبر 1990 في شكل مؤسّسة عموميّة ذات صبغة إداريّة تشرف عليها جامعة سوسة. ويتولّى تسيير الكلّيّة عميد يساعده في ذلك مجموعة من الهياكل البيداغوجيّة المتمثّلة أساسا في مجلس علميّ و5 أقسام و6 وحدات بحث علاوة على مصالح إداريّة تعنى خاصّة بتنظيم الدّراسات والامتحانات وبالتّصرّف الإداريّ والماليّ.

وتسدي الكلّيّة لطلبتها الذين بلغ عددهم 7.663 طالبا خلال السّنة الجامعيّة 2008-2009 تكوينا أساسيّا وتطبيقيّا في الاختصاصات الأدبيّة والإنسانيّة يؤمّنه 266 مدرّسا دون اعتبار المدرّسين العرضيّين ويفضي إلى إسناد شهادات جامعيّة في مستويات الإجازة والماجستير والدّكتوراه. وتتصرّف الكلّيّة في 89 عونا إلى موفى جوان 2009 وفي ميزانيّة بلغت 1,566 م.د في سنة 2008.

وتُعدّ الكلّيّة باستيعابها لحوالي ربع مجموع الطّلبة الرّاجعين بالنّظر إلى جامعة سوسة أهمّ مؤسّسة جامعيّة تابعة إلى الجامعة المذكورة. وتركّز اهتمام دائرة المحاسبات في تقييمها لتصرّف الكلّيّة وأدائها بعنوان السّنوات الجامعيّة 2005-2009 على المجالات المتعلّقة بالتّصرّف البيداغوجيّ والإداريّ والماليّ وبالتّكوين وبالإنتاج العلميّ وبالتّفتّح على المحيط باعتبارها تمثّل محاور أساسيّة في المسار الإصلاحيّ الذي شهدته المنظومة الجامعيّة منذ المخطّط العاشر للتّنمية وهو مسار توّج بإصدار القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرّخ في 25 فيفري 2008 المتعلّق بالتّعليم العالي وبوضع استراتيجيّة تطوير للقطاع تمتدّ إلى أفق سنة 2017.

وقد بيّنت الأعمال الرّقابيّة التي اعتمدت كذلك نتائج استبيان تمّ توجيهه إلى 3 كلّيّات نظيرة وهي كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس وكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس وكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان أنّ ارتفاع عدد طلبة الكلّيّة وتعدّد مسالكهم الدّراسيّة وصعوبة إدماجهم المهنيّ تطرح عدّة تحدّيات تتعلّق خاصّة بضمان جودة التّكوين وبتوفير إطار التّدريس وفضاءاته وبتعزيز تشغيليّة المتخرّجين.

I- التّصرّف البيداغوجيّ والإداريّ والماليّ

يمثّل ضمان جودة التّصرّف بأبعاده البيداغوجيّة والإداريّة والماليّة أحد الأهداف الهامّة الموكول تحقيقها إلى مؤسّسات التّعليم العالي. غير أنّ النّظر في هذا الجانب من أنشطة الكلّيّة أبرز بالخصوص حاجتها إلى مزيد ملاءمة تنظيمها ومواردها البشريّة وطرق التّسيير التي تعتمدها مع مقتضيات الجودة المستهدفة.

أ- التّصرّف البيداغوجيّ

أكّدت الإصلاحات المدخلة على منظومة التّعليم العالي أهمّيّة اعتماد المؤسّسات الجامعيّة طرق تصرّف جديدة تقوم على التّشخيص والتّخطيط وعلى إعداد برامج ذات أهداف ومؤشّرات أداء محدّدة. وقد حقّقت الكلّيّة خطوات إيجابيّة في هذا الاتّجاه بتوصّلها إلى الحصول في إطار المشروع الوطنيّ لدعم الجودة على تمويل لبرنامجها المتعلّق بتعصير المكتبة وبتوفّقها في إعداد مشروع المؤسّسة بوسائلها الذّاتيّة. إلاّ أنّ سعي الكلّيّة نحو تجذير مفهوم الجودة في تسييرها البيداغوجيّ يستدعي تلافي عدد من النّقائص على مستوى تجسيم بعض آليّات الإصلاح المقرّرة وعمل هياكلها البيداغوجيّة.

فرغم أهمّيّة دور لجنة الجودة في المساعدة على تقديم ودراسة التّصوّرات والمقترحات الدّاعمة لجودة التّكوين والتّصرّف،لم يتمّ إلى موفى ماي 2009 إصدار مقرّر من رئيس الجامعة يتعلّق بضبط تركيبة اللّجنة وقواعد سيرها وفق ما اقتضاه الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرّخ في 4 أوت 2008 والمتعلّق بتنظيم الجامعات ومؤسّسات التّعليم العالي والبحث وقواعد سيرها .

كما لم تستكمل الكلّيّة وضع الأسس البيداغوجيّة والإداريّة لمدرسة الدّكتوراه[1] إذ لوحظ بطء في تركيز هياكلها وفي تحديد توجّهاتها العلميّة وفي تنظيم أنشطتها ممّا حال دون انطلاقها الفعليّ في أداء دورها . وممّا تجدر ملاحظته في هذا السّياق أنّ وزارة الإشراف أسندت لفائدة المدرسة منحة بقيمة 31,459 أ.د بعنوان سنة 2008 ظلّت دون استعمال إلى موفّى ماي 2009 .

[1] أحدثت مدارس الدكتوراه بمؤسسات التعليم العالي بمقتضى الأمر عدد 1417 لسنة 2007 المؤرخ في 18 جوان 2007.

وتُعتبر عمليّة التّقييم إحدى الآليّات الهامّة التي أقرّها برنامج إصلاح التّعليم العالي. إلاّ أنّ الكلّيّة ورغم انتظام التّقارير التي تُعدّها في الغرض لم تتوصّل إلى تطوير وظيفة التّقييم الذّاتيّ على نحو يضمن لها شموليّة وعمق النّظر في أدائها وبرامجها وقدراتها ويساعدها على إثراء تقاريرها. ومن المفيد أن تحرص الكلّيّة على إحكام إنجاز عمليّة التّقييم الذّاتي باعتبارها أضحت مع صدور القانون عدد 19 لسنة 2008 عنصرا هامّا في العلاقة التّعاقديّة المزمع إرساؤها مع وزارة الإشراف ومنطلقا للمساءلة التي ستخضع لها.

وفي إطار الاستعداد لإبرام عقود التّكوين والبحث مع وزارة الإشراف طبقا لأحكام القانون الجديد للتّعليم العالي،تولّت الكلّيّة في أفريل 2009 إعداد مشروع المؤسّسة للفترة 2009-2012 إلاّ أنّها لم تستطع تأمين مشاركة واسعة لكفاءاتها ولمكوّنات محيطها في إعداد المشروع رغم أهمّيّة هذه الآليّة في استشراف آفاق المؤسّسة وتحديد توجّهاتها. وقد سجّل بالخصوص غياب 3 مديري أقسام وكافّة رؤساء وحدات البحث إضافة إلى تخلّف ممثّلي الهيئات الاقتصاديّة والاجتماعيّة عن أشغال اللّجنة التي تولّت صياغة المشروع. ويأتي ذلك في سياق مخالف للتّوصية الصّادرة عن مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 30 أوت 2008 والتي دعت إلى ضرورة مساهمة كافّة طاقات المؤسّسة والهيئات المكوّنة لمحيطها في بلورة مشروع الكلّيّة.

وعلى صعيد آخر،تقتضي نجاعة التّصرّف البيداغوجيّ وحسن متابعته حرص الأطراف المعنيّة،خاصّة منها الجامعة والكلّيّة، على إحكام تبادل المعطيات وتأمين التّنسيق اللاّزم بينها. غير أنّ هذا الجانب مازال يشكو نقائص تمثّلت بالأساس في عدم تركيز نظام معلومات يسمح للجامعة والمؤسّسات التّابعة لها بتحسين طرق تعاملها مع المعلومة وإحكام استغلالها. وأفرز ذلك حالات تأخّرت فيها الكلّيّة عن موافاة الجامعة بالمعلومات المطلوبة[1] وحالات أخرى طلبت فيها الجامعة معطيات سبق أن تلقّتها ضمن التّقارير السنويّة التي تعدّها الكلّيّة.

ب- التّصرّف الإداريّ والماليّ

تجابه الكلّيّة صعوبات في الارتقاء بجودة تصرّفها الإداريّ والماليّ ناجمة بالأساس عن محدوديّة مواردها البشريّة.فقد تبيّن أنّ 90 % من موظّفي الكلّيّة البالغ عددهم 43 عونا في جوان 2009 هم أعوان تنفيذ ينتمي

[1] نسبة 20 % من محاضر جلسات المجلس العلميّ بعنوان الفترة 2005-2008 تمّ إرسالها بعد الآجال القانونيّة- تراخيص القيام بساعات التّدريس الإضافيّة- معطيات حول تقدم البحث العلميّ الإشهاديّ.

79 % منهم إلى رتبة تعادل رتبة كاتب تصرّف أو تقلّ عنها . وباستثناء انتداب عونين تقنيين،لم تشهد الكلّيّة على امتداد الفترة 2006-2009 تدعيما لمواردها من الأعوان الإداريّين يوازي تنامي أعباء التّصرّف التي يفرزها تزايد عدد الطّلبة وتنوّع عروض التّكوين.

ومن بين الأمثلة الدّالّة على الصّعوبات التي تعرفها الكلّيّة في هذا المجال يذكر افتقارها إلى إطار مختصّ في إدارة الشّؤون الماليّة يؤمّن مهامّ التّصرّف في ميزانيّتها ويفي بحاجتها إلى إحكام توظيف الاعتمادات التي تحصّلت عليها في نطاق مشروع دعم الجودة وإلى إعداد إطار المصاريف. ويزيد التّطوّر المرتقب في الميزانيّة خلال الفترة 2009-2012 والذي حدّده مشروع المؤسّسة بنسبة 28 % في حاجة الكلّيّة إلى تعزيز قدراتها في مجال إدارة الموارد الماليّة ودعم المصلحة المكلّفة بهذه المهامّ.

وعلاوة على ذلك،تفتقر الكلّيّة إلى الكفاءات اللاّزمة لإدارة النّظم الإعلاميّة وتعهّدها وسلامتها ممّا يحول دون تحقيق الاستغلال الأمثل للوسائل الإعلاميّة المتوفّرة ودون تدعيم الاعتماد على الإعلاميّة في التّدريس الحضوريّ وفي التّكوين عن بعد . ومن شأن ذلك أيضا أن لا يسمح بتجسيم توجّهات سلطة الإشراف بخصوص تركيز منظومات حديثة للتّصرّف (سليمة-بيروني-سينوس..) . وفي نفس السّياق ظلّت خدمات مكتب شؤون المرحلة الثالثة الذي تقتصر موارده البشريّة على كاتب تصرّف وحيد دون الحاجة الحقيقيّة التي يفرزها ارتفاع عدد الطّلبة المرسّمين بهذه المرحلة بمعدّل يناهز 18 % سنويّا .

كما لوحظ أنّ الكلّيّة لم تقم بوضع تنظيم داخليّ يتماشى مع حاجياتها ويواكب تطوّر أنشطتها . وتبيّن بالخصوص غياب خليّة تتولّى النّظر في عرائض الطّلبة بما يساعد على أخذ القرار بشأنها وتسريعه وأخرى تؤمّن الإحاطة النّفسيّة والاجتماعيّة لفائدة الطّلبة ومراكز عمل تعنى بالاتّصال وبالتّنسيق وبالعلاقات مع المحيط ومتابعة ملفّ التّعاون الخارجيّ.

واتّضح كذلك أنّ الكلّيّة لم تضع دليلا يوضّح إجراءات وطرق عملها وأنّ عمليّات التّكوين التي نظّمتها لفائدة أعوانها اتّسمت بالتّواضع حيث خصّصت لها خلال الفترة 2005-2008 اعتمادات لم تتجاوز قيمتها 4,5 أ.د ولم يتعدّ صرفها حدود 33 %. كما قامت الكلّيّة في سنة 2006 بإعداد مخطّط لتوظيف الأعوان وفق حاجياتها من الموارد البشريّة دون أن تشفع ذلك باتّخاذ إجراءات عمليّة تذكر.

أمّا فيما يتعلّق بالتّصرّف الماليّ فتبيّن من النّظر في استهلاك الاعتمادات خلال الفترة 2005-2008 أنّ نفقات العنوانين الأوّل والثّاني من الميزانيّة لم تتجاوز على التّوالي معدّل 77 % و19 % من الاعتمادات النّهائيّة المرسّمة. ويشار في هذا الصّدد أيضا إلى الأهميّة التي ما فتئت تكتسيها فواضل الميزانيّات السّابقة حيث ارتفعت حصّتها من مجموع الموارد من 20 % في سنة 2005 إلى 43 % في سنة 2008 بعد أن شهدت قيمتها زيادة بمعدّل 36 % سنويّا . وأرجعت الكلّيّة ضعف مستوى صرف الاعتمادات المتوفّرة إلى تعدّد العمليّات والإجراءات الماليّة وتنوّعها وتعقّدها على نحو يفوق أحيانا بكثير طاقة العمل ضمن مصلحة الماليّة بتركيبتها الحاليّة.

ومن ناحية أخرى لم يسفر وضع الكلّيّة لمشروع المؤسّسة الخاصّ بها عن إعداد إطار للمصاريف على المدى المتوسّط وفق ما اقتضاه منشور وزير التّعليم العالي عدد 54 المؤرّخ في 17 جوان 2005 يسمح بالتّدرّج نحو إرساء التّصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف. ولم يساعد عدم تحكّم الكلّيّة في بعض المعطيات الأساسيّة المتعلّقة بفرضيّات تطوّر الطّلبة والموارد البشريّة والماليّة والبناءات والتّجهيزات في إحكام استغلال هذه الآليّة.

II- دعم جودة التّكوين

جعل التّطوّر الكمّي والنّوعيّ الذي عرفته منظومة التّعليم العالي من النّهوض بجودة التّكوين أولويّة مطلقة كرّسها القانون عدد 19 لسنة 2008 المتعلّق بالتّعليم العالي. ويرتبط تحقيق هذا الهدف بمدى توفّر عدّة عناصر من أهمّها إطار التّدريس والفضاءات والتّجهيزات فضلا عن إعداد برامج مجدّدة تسهم في تنمية المعارف وفي الارتقاء بالكفاءات.

أ- إطار التّدريس

يُعدّ توفير إطار التّدريس الكفء أحد شروط ضمان جودة التّكوين والرّفع من مردوديّته. ورغم التّحسّن النّسبيّ الذي شهدته مؤشّرات التّأطير البيداغوجيّ خلال الفترة 2005-2009 من 32 طالبا للمدرّس الواحد إلى 28 طالبا للمدرّس الواحد ومن 334 طالبا لكلّ أستاذ من صنف "أ" إلى 265 طالبا لكلّ أستاذ من نفس الصنف، فإنّ قدرة الكلّيّة على مجابهة الالتزامات النّاجمة عن تعدّد الاختصاصات ومسالك التّكوين وأهمّيّة عدد الطّلبة مازالت محدودة.

وإنّ التّحسّن المسجّل لا يعكس نموّا لموارد المؤسّسة من المدرّسين الباحثين القارّين حيث نتج أساسا عن تراجع عدد الطّلبة الموجّهين إليها بنسبة 5 % خلال الفترة 2005-2009 طبقا لما أقرّته وزارة الإشراف في الغرض. وظلّت بالتّالي بعض الاختصاصات تشكو نقصا هامّا في إطار التّدريس خاصّة من صنف أ. وأدّى ذلك بالنّسبة إلى شعبة الأنقليزيّة مثلا إلى تكليف المساعدين وأساتذة التّعليم الثانويّ بتأمين 33 % من الدّروس النّظريّة إضافة إلى الاعتماد على مدرّسي الصّنف ب لتأمين ثلث ساعات التّدريس المقرّرة في الماجستير.

وفي ظلّ نقص عمليّات انتداب المدرّسين الباحثين خاصّة منهم مدرّسي الصّنف أ والتي لم تفض إلى تلبية سوى 24 % من الحاجيات التي عبّرت عنها الكلّيّة و33 % من الخطط المفتوحة فقد تمّ الاعتماد على المدرّسين المتعاقدين وإلى مدرّسي التّعليم الثّانوي ليرتفع مجموعهم في السّنة الجامعيّة 2008-2009 على التّوالي إلى 44 مدرّسا متعاقدا و79 أستاذا للتّعليم الثّانويّ. وبقدر ما يساعد هذا الإجراء على تأمين حدّ أدنى من التّأطير وعلى تمكين طلبة الدّراسات العليا من فرصة التّمرّن على التّدريس فإنّه لا يشكّل ضمانا لجودة التّكوين ولمردوديّته باعتبار صعوبة اضطلاع المتعاقدين ومدرّسي التّعليم الثّانوي بنفس المهامّ الموكولة إلى المدرّسين الباحثين وخاصّة منهم المنتمين إلى الصّنف أ.

وبتأمين المدرّسين القارّين لمعدّل بحوالي 48 % من ساعات التّدريس خلال السّنة الجامعيّة 2008-2009 لم تتوصّل الكلّيّة إلى الارتقاء بمساهمة هؤلاء في التّدريس إلى المستوى المرجعيّ المقدّر بنسبة 60 % والذي اعتبر حدّا أدنى لضمان جودة التّكوين[1]. وعلى سبيل المقارنة بلغت حصّة المدرّسين القارّين التّابعين إلى كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس حوالي 51 % من ساعات التّدريس المؤمّنة وتجاوزت 66 % بكلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس.

وباعتبار أهميّة التّكوين في السّنوات الأولى وتأثيره على المردوديّة، أوصى دليل إعداد مشروع المؤسّسة الذي تمّ وضعه في ديسمبر 2008 بتعزيز مساهمة أساتذة الصّنف أ في تدريس طلبة المرحلة الأولى. غير أنّه تبيّن بعنوان السّنة الجامعيّة 2008-2009 أنّ 4 % فقط من أساتذة الصّنف المذكور تولّوا التّدريس في هذه المرحلة بمساهمة لم تتجاوز حدود 1 % من حجم السّاعات المقرّر تدريسها.

---

[1] الأمر عدد 3581 لسنة 2008 المؤرّخ في 21 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط شروط تحويل صبغة الجامعات ومؤسّسات التّعليم العالي والبحث والمؤسّسات العموميّة للبحث العلميّ إلى مؤسّسات عموميّة ذات صبغة علميّة وتكنولوجيّة.

ومن جهة أخرى أكّدت استراتيجيّة تطوير القطاع أهمّيّة إشراك المهنيّين في التّكوين التّطبيقي. غير أنّ حصّة الخبراء من غير الجامعيّين لم تتجاوز 0,41 % من ساعات التّدريس المقرّرة بالنّسبة إلى الإجازات التّطبيقيّة بعنوان السّنة الجامعيّة 2008-2009 مقابل نسب بلغت على التوالي 10 % بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس و4 % بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان. وتجدر الإشارة إلى غياب المختصّين من أصحاب المؤسّسات عن تدريس مادّة ثقافة المؤسّسة إذ تولّى ذلك المساعدون المتعاقدون. وأفادت الكلّيّة بهذا الخصوص أنّ مشكلة التّأجير حالت دون تشجيع المهنيّين على المساهمة في التّدريس بالكلّيّة.

وعلى صعيد آخر، أقرّت سلطة الإشراف تكثيف التّكوين البيداغوجيّ لفائدة المدرّسين الجدد ضمن حلقات تنظمّها الجامعة وجعلت من المشاركة في هذه الحلقات والمواظبة على حضورها أحد شروط ترسيم المدرّس. إلاّ أنّه لوحظ بعنوان السّنتين الجامعيّتين 2006-2008 نقص في مواكبة مدرّسي الكلّيّة الجدد لهذه الدّورات إذ سجّل غياب 10 % منهم بصفة دائمة فيما كان حضور 58 % منهم غير منتظم. ولم يحل هذا الوضع دون إقرار المجلس العلميّ للكلّيّة ترسيم المدرّسين المعنيّين.

ب- فضاءات التّدريس وتجهيزها

تُعدّ الكلّيّة من المؤسّسات الجامعيّة القلائل التّابعة لجامعة سوسة التي تتوفّر لديها بناءات أنجزت خصّيصا لها في سنة 1990. غير أنّ ذلك لم يمنع بروز صعوبات ناجمة عن تجاوز عدد الطّلبة الدّارسين لطاقة الاستيعاب النّظريّة بما يفوق 46 %. وأدّى ذلك إلى تضخّم حجم فرق الأشغال المسيّرة ليصل في بعض الموادّ والمستويات إلى ما يفوق 50 طالبا في الفريق الواحد.

وحدّ هذا الوضع من قدرة الكلّيّة على توفير فضاءات تدريس تستجيب للمواصفات المعتمدة في مجال البناءات الجامعيّة وتراعي إحدى متطلّبات نجاعة منظومة إمد وهو تقليص حجم الفرق إلى حدود 25 طالبا. ولم يسمح هذا الأمر بتوفير مكاتب لحوالي 35 % من الأساتذة المعنيّين مباشرة بتأطير البحوث وهو ما يعوقهم عن أداء مهامّهم في الإحاطة بالطّلبة ومتابعة أشغالهم.

وكان لمحدوديّة فضاءات التّدريس والتّأطير ولضعف طاقة استيعاب فضاءات المراجعة والمطالعة التي لا تسمح باستقبال سوى 8 % من الطّلبة تأثير سلبيّ على جودة التّكوين ومردوديّته. وتجلّى ذلك بالخصوص من خلال تدنّي نسب النّجاح التي تراوحت بين 21 % و65 % في الشّعب التي تشهد عددا كثيفا من الطّلبة مقابل ارتفاع نسب النّجاح في الشّعب ذات العدد المحدود من الطّلبة أين تراوحت بين 79 % و94 %.

ويستدعي عامل الاكتظاظ إحكام عمليّات توظيف الفضاءات وبرمجة الدّروس وتوزيع الفرق. غير أنّه لوحظ أنّ التّطبيقة الإعلاميّة الخاصّة بإعداد جداول الأوقات لا تستجيب لحاجيات مختلف الأقسام ومصلحة الدّراسات بالنّظر إلى ما يشوبها من نقائص تتعلّق خاصّة بعدم تضمّنها لبعض القواعد البيداغوجيّة التي تحكم برمجة الدروس.

ومن جهة أخرى تمّ في إطار توجّه وزارة الإشراف نحو دعم تدريس الإعلاميّة توفير تجهيزات مكّنت من تأمين استفادة كافّة طلبة الكلّيّة بتكوين أفقيّ في الغرض. غير أنّ الأسطول المتوفّر إلى موفّى شهر جوان 2009 والذي يضمّ 177 حاسوبا لا يضمن التمرّس الكافي على هذه الأداة في ظلّ ضعف عدد الحواسيب المتوفّرة مقارنة بمجموع الطلبة (جهاز لكل 45 طالبا مقابل معدّل وطني يقدّر بحاسوب لكلّ 17 طالبا[1]) وفي ظلّ تقادم حوالي ثلث الأسطول ونقص العمليّات المتعلّقة بالسّلامة المعلوماتيّة.

ج – تجديد برامج التّكوين

تركّزت مجهودات التّجديد الجامعيّ على ملاءمة مسالك التّكوين ومحتواه مع تطوّر المعرفة وحاجيات التّنمية وتغيّرات سوق الشّغل وذلك عبر تطوير الشّعب القصيرة خاصّة منها ذات البعد التّطبيقي والعمليّ. وفي هذا الإطار شهدت الكلّيّة تبعا لانخراطها في منظومة "إمد" إحداث إجازات عديدة، منها 3 تطبيقيّة، تستقطب إلى غاية السّنة الجامعيّة 2008-2009 نصف مجموع طلبة المراحل الأولى.

وتدعّمت بالتّوازي مع ذلك برامج التّكوين القائمة على مشاركة الطّالب وعلى أعماله الشّخصيّة بأن ارتفعت في السّنة الجامعيّة 2008-2009 حصّة ساعات الأشغال المسيّرة إلى نسبة 69 % من مجموع ساعات التّدريس.

---

[1] رسم المخطّط الحادي عشر للتّنمية هدفا يتمثّل في بلوغ معدّل حاسوب لكلّ 14 طالبا.

إلاّ أنّ هذا التّوجّه نحو تدعيم الجانب التّطبيقيّ وفقا للقواعد البيداغوجيّة التي جاءت بها منظومة "إمد" لم يواكبه تطوّر مماثل في التّربّصات العمليّة التي ترمي إلى إكساب الطّالب المهارات المهنيّة اللاّزمة حيث لم يتولّ أكثر من نصف طلبة السّنوات النّهائيّة لشعبتي الإشهار والتّسويق وجغرافية التّهيئة والمحيط القيام بتربّص عمليّ خلال السّنتين الجامعيّتين 2007-2009. ولم تقم الكلّيّة بتدخّلات تذكر قصد التّنسيق مع المؤسّسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتيسير تنظيم التّربّصات الميدانيّة لفائدة طلبتها.

وعلى صعيد آخر، تولّت الكلّيّة تعميم تدريس مواد الأنقليزيّة وثقافة المؤسّسة وحقوق الإنسان على كافّة مسالك التّكوين باعتبارها وحدات أفقيّة. إلاّ أنّها لم تؤمّن خلافا لتعليمات وزارة الإشراف تكوينا في شهادة الكفاءة في الإعلاميّة والأنترنات رغم أهمّيتها سواء في تحسين التّشغيليّة أو في تيسير تنقّل الطّلبة بين المؤسّسات الجامعيّة. وظلّ الاعتماد قائما في هذا المجال على تدريس الإعلاميّة بالطّريقة التقليديّة.

وتعدّ الكلّية من المؤسّسات المعنيّة بدرجة أولى بالتّدريس غير الحضوريّ باعتبار الضّغوطات النّاجمة عن العدد المرتفع للطّلبة. إلاّ أنّه لم يتمّ بعد إدماج نسبة من الدّروس غير الحضوريّة ضمن التّكوين المسدى وذلك في غياب مبادرات لرقمنة الدّروس ونقص عمليّات تحسيس المدرّسين وتأطيرهم في المجال.

III- البحث العلميّ

مثّل تطوير الإنتاج العلميّ، باعتبار دوره في تعميق المعارف وفي تحسين تشغيليّة المتخرّجين وفي تكوين المكوّنين، هدفا أساسيّا في استراتيجيّة النّهوض بالقطاع. وفي هذا الإطار سعت الكلّيّة إلى تنمية هذه الأنشطة ضمن مرحلة الدّراسات العليا ووحدات البحث وذلك خاصّة عبر تنويع عروض التّكوين بمرحلة الماجستير. إلاّ أنّ هذا المجهود لم يفض دوما إلى الرّفع من مردوديّة هذا المكوّن الأساسيّ من المنظومة الجامعيّة.

أ- الدّراسات العليا

بعد أكثر من 8 سنوات من حصول الكلّيّة على التّأهيل لإسناد شهادات الدّكتوراه لا تزال الدّراسات المندرجة في هذا المسار تتّسم بمحدوديّة أعمال البحث وببطء نسقها. فلم يتمّ إلى حدّ موفى أفريل 2009

مناقشة سوى 15 أطروحة من أصل 102 كان يفترض مناقشتها باعتبار المدّة العادية المحدّدة ترتيبيّا بثلاث سنوات. وباستثناء 3 أطروحات تمّت مناقشتها في آجالها العاديّة فإنّ أعمال البحث المفضية إلى إحراز الدّكتوراه سجّلت تأخيرا بلغ معدّله السّنتين علما بأنّ هذا الوضع ينسحب على بقيّة الكلّيّات النظيرة حيث أنّ 99 % من أطروحات الدّكتوراه بكلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس أعّدت بتأخير وأنّ 62 % من البحوث بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس ما زالت في طور الإعداد رغم تجاوزها لأجل 3 سنوات.

كما شهد إعداد رسائل البحث الخاصّة بدراسات الماجستير تأخيرا مماثلا ، رغم ارتفاع نسق المناقشة إلى 55 رسالة في سنة 2008، إذ لم تمثّل الرّسائل التي تمّت مناقشتها إلى موفّى أفريل 2009 سوى 49 % من أصل 668 رسالة يفترض مناقشتها[1] مقابل 58 % في كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس. وممّا يجدر ذكره أنّ إعداد رسائل الماجستير التي تمّت مناقشتها شهد تجاوزا للمدّة العاديّة في 66 % من الحالات حيث استلزم إعداد أعمال البحث فترة لا يقلّ معدّلها عن 3سنوات وامتدّت أحيانا إلى 6 سنوات.

وأرجعت الكلّيّة هذا التّأخير إلى أسباب يتعلّق بعضها بظروف الطّلبة المعنيّين ومنها محدوديّة إمكانيّاتهم الماديّة وعدم تفرّغهم للبحث و انشغالهم بالتّرشّح لمناظرة الحصول على شهادة التّأهيل لمهنة أستاذ التّعليم الثّانويّ. ويخصّ البعض الآخر "صعوبة التّحصّل في سوسة على المصادر الأرشيفيّة الضّروريّة لتناول بعض المواضيع".

كما أنّ محدوديّة مساهمة الأساتذة القارّين في الإشراف على أعمال البحث (نسبة 33 % من المؤطّرين) والاعتماد في أغلب الحالات على أساتذة غير قارّين لا يساعد على تسريع نسق إنجاز البحوث واختزال آجال إعدادها رغم تأطيرها في 94 % من الحالات من قبل أساتذة من الصنف أ يمثّلون 78 % من مجموع الإطار المشرف وهو ما يستجيب لأحد شروط الجودة.

ووفق توصيات مجلس الجامعات الملتئم في 17 أكتوبر 2006 فإنّ تأمين المتابعة الفضلى لبحوث الطّلبة تقتضي الحدّ من أعباء التّأطير المتزامنة بالنّسبة إلى المدرّس الواحد وحصرها في حدود 6 أطروحات. غير أنّه

---

[1] باعتبار المدّة العاديّة لاستكمال إعداد الماجستير وهي السّداسيين الموالين للتّسجيل حسب الفصل 4 جديد من الأمر عدد 1823 لسنة 1993المتعلّق بتحديد شروط الحصول على الشّهادات الوطنيّة لدراسات الدّكتوراه.

تبيّن أنّ 33 % من القائمين على تأطير البحوث تجاوزوا المعيار المذكور وأنّ عدد الرسائل المؤطّرة من قبل المدرّس الواحد مثّل أحيانا 7 أضعاف عدد البحوث التي من المفروض أن لا يتجاوزها وفقا للمعيار نفسه. واتّضح أنّ 15 % من المؤطّرين يضطلعون بالإشراف على 52 % من أعمال البحث وهو ما قد يحدّ من قدرتهم على المساهمة الفاعلة في إدارة البحوث فضلا عن انعكاساته على جودتها وعلى آجال إعدادها .

وتعتبر حرّية اختيار الطّلبة المرسّمين لمؤطّريهم التي أقرّها الإطار التّرتيبيّ الخاصّ بدراسات الماجستير والدّكتوراه من الأسباب التي أفرزت هذا الوضع.

وممّا يجدر ذكره في مجال التّأطير أنّه لم يتمّ إسناد المنحة التي نصّ عليها الأمر عدد 1712 لسنة 2007 المؤرّخ في 5 جويلية 2007 المتعلّق بتشجيع الإشراف على أعمال البحث رغم تلقّي الكلّيّة لمطالب في الغرض. ويعود ذلك إلى عدم اتّخاذ الأطراف المعنيّة موقفا نهائيّا في مسألة تنزيل النّفقات ذات الصّلة ضمن الميزانيّة.

ورغم تولّي الكلّيّة إعداد تطبيقة إعلاميّة لمتابعة أنشطة الطّلبة الباحثين ومؤطّريهم فإنّه لم يتمّ إدخال المعطيات المطلوبة لاستغلالها وللاستفادة من وظائفها وظلّت المتابعة قائمة على طرق مكتبيّة تقليديّة لا تمكّن من إفراز المعلومة بدقّة وسرعة.ولوحظ أنّ الكلّيّة لم تضع بعد الإجراءات التي تكفل لها الحصول بصفة دوريّة على مؤشّرات هامّة كعدد الطّلبة المنقطعين والأعباء الفعليّة لكلّ مؤطّر ودرجة تقدّم البحوث.وخلافا لما اقتضاه الإطار التّرتيبيّ المعتمد في المجال،لم يتولّ الأساتذة المشرفون إعداد تقارير سنويّة حول تقدّم بحث كلّ مترشّح لنيل شهادة الدّكتوراه ممّا ساهم في حرمان الكلّيّة من معطيات المتابعة الضّروريّة.

ويذكر أنّ بعض المعطيات المجمّعة من قبل الكلّيّة لفائدة جامعة سوسة إلى غاية شهر ماي 2009 بيّنت انقطاع 32 طالبا عن البحث يمثّلون نسبة 45 % من الطّلبة الذين توفّرت في شأنهم المعلومات وهي حالات لم يتسنّ للكلّيّة الوقوف عليها سابقا وإجراء التّحيين اللاّزم لسجلاّتها .

ب- هياكل البحث

تضمّ الكلّيّة 6 وحدات بحث بالإضافة إلى مشروعي بحث ينجزان في إطار التّعاون الدّوليّ. وقد اكتسبت المؤسّسة في هذا المجال تقاليد في تنظيم التّظاهرات العلميّة وفي نشر المؤلّفات الفرديّة والدّراسات

المتخصّصة وأعمال النّدوات خاصّة عبر الإصدار المنتظم منذ سنة 1996 لمجلّة سنويّة متعدّدة اللّغات. وأمكن تحقيق ذلك بفضل ما تزخر به الكلّيّة من رصيد مكتبيّ هامّ يتمّ تدعيمه سنويّا .

غير أنّه لم يتسنّ تدعيم هذه المكتسبات في ظلّ ما تعرفه هياكل البحث بالكلّيّة من نقص في أنشطتها وقلّة انخراط الطّلبة والمدرّسين ضمنها فضلا عن ضعف عددها بالمقارنة مع الكلّيّات النّظيرة إذ تضمّ كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس 13 وحدة و6 مخابر وتعدّ كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس 11 وحدة.

ولوحظ أنّ وحدات البحث بالكلّيّة لم ترتق بأنشطتها إلى مستوى ما خصّص لها من موارد ماليّة حيث لم تتجاوز خلال الفترة 2006-2008 نسبة استعمال الاعتمادات المرصودة لها 17 % مقابل معدّل استهلاك في حدود 94 % بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس و71 % بكلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس. ولم تتولّ الكلّيّة عبر مجلسها العلميّ إخضاع وحدات البحث إلى تقييم دوريّ لأنشطتها حيث لوحظ غياب التّقارير التي يفترض إعدادها من قبل هذه الهياكل ممّا حال دون النّظر في مدى تنفيذها لبرامجها السّنويّة في مجال البحوث والأنشطة العلميّة.

ويعدّ ضمان التّفاعل بين أنشطة التّكوين والبحث أحد الأهداف الهامّة الموكول تحقيقها إلى مؤسّسات التّعليم العالي. إلاّ أنّه لم يتمّ تأمين الاندماج المؤمّل بين مرحلتي التّكوين و البحث إذ لا يتجاوز عدد طلبة الدّراسات العليا المنتمين إلى الوحدات نسبة 8 % مقابل 44 % بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس و24 % بكلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس.كما لا تضمّ هياكل البحث سوى 38 % من المدرّسين القارّين القائمين على تأطير الدّراسات. ولا يساعد هذا الوضع على النّهوض بمردوديّة الدّراسات العليا وعلى تمكين الطّلبة من حذق مناهج البحث والمساهمة الفاعلة في تنميته.

IV- التّفتّح على المحيط

يكتسي تفتّح المؤسّسة التّعليميّة على محيطها أهمّيّة بالغة ضمن توجّهات السّلطات العموميّة لما يفضي إليه من ملاءمة بين التّكوين وحاجيات التّنمية وما يسمح به من دفع لنسق التّشغيل.

أ- الشّراكة مع المحيط

تقوم الشّراكة المطلوب تركيزها مع المحيط على تشريك الكفاءات المهنيّة في أنشطة التّدريس وتصوّر البرامج وعلى إسداء مؤسّسة التّعليم لخدمات بحثيّة واستشاريّة لفائدة النّسيج الاقتصاديّ والاجتماعيّ إضافة إلى تكثيف التّبادل العلميّ فيما بين الجامعات وطنيّا ودوليّا .

وأمكن للكلّيّة في هذا المجال تحقيق إنجازات تمثّلت خاصّة في ارتباطها بشراكة مع 6 جامعات أجنبيّة وفي إبرام 24 اتّفاقيّة للإشراف المزدوج على الدّكتوراه تغطّي 12 % من الأطروحات مقابل 51 اتّفاقيّة أبرمتها كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس تشمل 4 % من الأطروحات.كما جعلت الكلّيّة من تنظيمها للتّظاهرات والملتقيات مناسبة دوريّة للتّفتّح على محيطها إلاّ أنّ الأعمال التي أنجزتها في هذا الصّدد تبقى دون متطلّبات إرساء تعاون دائم وفاعل مع الهيئات ذات الصّلة بمجالات التّكوين الذي تسديه الكلّيّة.

فلا تزال الكلّيّة تفتقر إلى خطّة عمل واضحة للتّفتّح على المحيط وهو ما حال دون قيامها باستكشاف مجالات شراكة مع المؤسّسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة من شأنها النّهوض بتشغيليّة خرّيجيها وتنمية مواردها الذّاتيّة. ويعدّ انعدام الأداة التّنظيميّة اللاّزمة لربط الصّلة مع الهيئات المكوّنة لمحيطها علاوة على ضيق آفاق الشّراكة، باعتبار طبيعة المجالات المدرّسة من الأسباب الرّئيسيّة لمحدوديّة النّتائج المحقّقة.

ونجم عن ذلك بالخصوص غياب إطار تعاون للكلّيّة مع الهيئات المكوّنة لمحيطها إذ لم ترتبط بعد بأيّة اتّفاقيّة شراكة على هذا النّطاق.

كما لوحظ أنّ تكثيف التّعاون مع الجامعات الأجنبيّة لم يشفع بتقييم لحصيلة ما تمّ إنجازه. وتتأكّد الحاجة إلى القيام بذلك في ظلّ ضعف تجسيم بعض الاتّفاقيّات المبرمة وتواضع النّتائج المحقّقة في مجال دفع أعمال التّأطير والبحث إذ لم يتمّ منذ إرساء نظام الإشراف المزدوج في سنة 2003 مناقشة سوى أطروحتين من 25 أطروحة معنيّة.

وتبيّن في سياق مخالف لما دعت إليه النّصوص والمناشير المنظمّة للقطاع تواضع مساهمة الهيئات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في أنشطة التّدريس بالمؤسّسة وفي بلورة برامج التّكوين والبحث فضلا عن غياب ممثّلي هذه الهيئات عن أشغال المجلس العلميّ للكلّيّة.

من ناحية ثانية، وباستثناء حلقات التّكوين المنظمّة في السّنة الجامعيّة 2007-2008 في إطار صندوق 21-21 لم تعمل الكلّيّة على تثمين رصيدها من الكفاءات الجامعيّة في اتّجاه تقديم خدمات استشاريّة وتطوير عروض تكوين لفائدة محيطها ممّا حرمها من مداخيل إضافيّة على غرار كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس وكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس اللّتين حقّقتا خلال الفترة 2006-2008 مداخيل بلغت على التّوالي 50 أ.د و20 أ.د بعنوان الخدمات المسداة إلى المحيط.

ولئن تضفي طبيعة اختصاص المؤسّسة صعوبة نسبيّة على تأمين تجاوب الهيئات مع عروض البحث والتّكوين فإنّها لا تحول دون توفّر إمكانات ينبغي الحرص على استغلالها باعتبار ما تتميّز به الجهة من كثافة وتنوّع الأنشطة الاقتصاديّة والخدماتيّة وبالنّظر إلى ما تتمتّع به الكلّيّة ذاتها من قدرات سواء في بعض الشّعب المهننة (إعداد أنظمة معلومات جغرافيّة-تصميم خرائط..) أو في مجال تعليم اللّغات.

من جهة أخرى وباعتبار أنّ موقع الواب يعدّ إحدى الوسائل الهامّة المتاحة لتأمين تفتّح المؤسّسة على محيطها ولإسداء الخدمات لفائدة المتعاملين معها، تولّت الكلّيّة إثراء هذا الموقع ببعض المعلومات التي تخدم سعيها إلى التّفاعل مع هذا المحيط. غير أنّ محتوى هذا الموقع شابته جملة من النّقائص تعلّق أهمّها بعدم التّعريف بالمؤهّلات والكفايات المكتسبة من قبل الخرّيجين وبضعف مساهمة الأساتذة في إثرائه وبغياب المضامين البيداغوجيّة الرّقميّة فضلا عن نقص الرّوابط التّفاعليّة مع الهيئات المكوّنة للمحيط ومع المصالح المتدخّلة في الحياة الطّالبيّة.

ويلاحظ أنّ عدم توفّر عون متفرّغ لإدارة الموقع وتعهّده بالتّحيين وأنّ عدم وضع الكلّيّة لخطّة واضحة تحكم تصميم واجهتها الرّقميّة وتحدّد محتواها وتضبط طرق إثرائها لم يساعد على الاستفادة الكاملة بما تتيحه هذه الأداة من إمكانيّات تفتّح واتّصال. وقد تولّت الكلّيّة في جوان 2009 وضع كرّاس شروط لصفقة تعتزم إبرامها لتطوير موقع الواب الخاصّ بها.

ب- النّهوض بتشغيليّة المتخرّجين

يحظى دعم تشغيليّة المتخرّجين بأولويّة مطلقة في استراتيجيّة تطوير التّعليم العالي. وتُعدّ الكلّيّة من بين المؤسّسات التي يلاقي خرّيجوها صعوبات في الإدماج بسوق الشّغل. وقد أكّدت هذا الوضع دراسة أعدّها مرصد جامعة سوسة في سنة 2007 أبرزت أنّ حوالي 64 % من خرّيجي الكلّيّة لسنة 2004 (باعتبارها عيّنة البحث)لم يتحصّلوا على شغل إضافة إلى عدم قيام أيّ من المتخرّجين ببعث مشروع للحساب الخاصّ. ورغم بعض المساعي التي بادرت بها الكلّيّة لدعم فرص إدماج خرّيجيها كتنظيم لقاءات تجمع الطّلبة المتخرّجين بأصحاب المؤسّسات ودعوة المهنيّين لحضور مناقشات رسائل ختم الدّروس فإنّه لم يتمّ تسجيل نتائج عمليّة تعكس استجابة الوحدات المشغّلة لعروض التّكوين المقترحة.

ويجدر الحرص بالتّعاون مع جامعة الإشراف على القيام بالدّراسات التّحليليّة حول محيط الكلّيّة لإبراز آفاقه الاستشرافيّة والإمكانات التّشغيليّة التي يتيحها وما يحتاجه من مهن وحرف وذلك على غرار ما قامت به مثلا الخليّة الجهويّة للتّجديد والتّنافسيّة التّابعة لمكتب الموارد البيداغوجيّة والتّقنيات الحديثة لجامعة صفاقس بمشاركة المدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس وكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس. ومن شأن هذا العمل أن يساعد على تحديد ملامح التّكوين الذي يمكن أن تساهم الكلّيّة بواسطته في الاستجابة لطلبات سوق الشّغل.

وسعيا إلى تعزيز تشغيليّة المتخرّجين ونشر ثقافة المؤسّسة لدى الطّلبة أقرّت سلطة الإشراف مجموعة من الإجراءات منها تركيز مرصد الجامعة وخلايا لمتابعة إدماج المتخرّجين وربط المؤسّسات الجامعيّة ببنوك المعلومات المتخصّصة في المجال الاقتصاديّ وإحداث نوادي طلبة لبعث المؤسّسات.

وفي هذا الإطار، ومساندة لأعمال مرصد جامعة سوسة شرعت الكلّيّة في سنة 2009 في تركيز خليّة تعنى بتوفير معطيات كمّيّة ونوعيّة حول وضعيّات الخرّيجين. ولئن يعدّ ذلك خطوة إيجابيّة في اتّجاه تقييم محتويات التّكوين وارتباطه بمتطلّبات التّشغيل فإنّ تفعيل دور هذه الخليّة ما زالت تعوقه بعض العوامل من أهمّها نقص الأعوان وعدم تفرّغ إطار التّدريس وقلّة المعطيات الدّقيقة حول وضعيّة المتخرّجين وغياب قواعد بيانات مرتبطة بالمؤسّسات المشغّلة.

ومّما يلاحظ أيضا في هذا المجال أنّ نادي بعث المؤسّسات الذي أحدثته الكلّيّة بهدف تنمية روح المبادرة لدى المتخرّجين وحفزهم على الانتصاب للحساب الخاصّ لم يسفر عن نتائج تذكر سواء على صعيد إقبال الطّلبة والمدرّسين أو على مستوى أنشطته أو على نطاق مساهمته في ترسيخ تقاليد المبادرة الخاصّة وإحداث المشاريع.

*

* *

يواجه قطاع التّعليم العالي جملة من التّحدّيات فرضها تنامي عدد الطّلبة والتّطوّر السّريع للمعرفة. وفي هذا الظّرف الذي أصبحت فيه كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة مطالبة بحكم حجمها بالانخراط في منظومة إصلاحيّة شاملة بما تتطّلبه من إنجاز لعديد المشاريع المتزامنة فإنّ عدم كفاية إطار التّدريس في بعض الاختصاصات الهامّة و نقص الأعوان وعدم ملاءمة البنية الأساسيّة وضعف انخراط المدرّسين في البحث والتّجديد تشكّل عوامل من شأنها أن تحدّ من سعي الكلّيّة إلى تحقيق الجودة المنشودة سواء في التّصرّف الإداريّ والبيداغوجيّ أو في التّكوين مع تأمين تفتّحها على المحيط.

ويعدّ توسيع الآفاق المهنيّة للطّلبة من الأولويّات التي يتعيّن على الكلّيّة تجسيمها لمجابهة صعوبات إدماج خرّيجيها، لذلك فهي مدعوّة إلى تسريع النّسق الإصلاحيّ في شتّى المجالات ذات الصّلة بتحقيق هدف الإدماج. وتتضمّن هذه المجالات بالخصوص طرق تعامل الكلّيّة مع محيطها والتّجديد البيداغوجيّ باستهداف المسالك الواعدة كاللّغات التّطبيقيّة والماجستير المهنيّ علاوة على تطوير منظومة التّربّصات والتّكوين بالتّداول والمشاريع المشتركة لختم الدّراسة.

وإنّ في تأكيد القانون الجديد للتّعليم العالي على دعم استعمال اللّغات وعلى ضرورة التّفاعل مع الحضارات ما يضفي على التّكوين الذي تسديه الكلّيّة وعلى البحوث التي تعدّها مزيدا من الأهمّيّة ويجعل من مواكبتها لحاجيات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة ضرورة متأكّدة. ويتطّلب ذلك تطوير وظائف جديدة

لدى الكلّيّة تعنى بالاستشراف وبربط الصّلة مع الهيئات المكوّنة لمحيطها وبالتّقييم الذّاتيّ باعتبارها مجالات أضحت مع صدور القانون المذكور عناصر هامّة في العلاقة التّعاقديّة المزمع إرساؤها مع وزارة الإشراف ومنطلقا للمساءلة التي يتعيّن على كلّ مؤسّسة أن تخضع لها .

ومن المؤمّل أن يوفّر هذا الأسلوب التّعاقديّ بما يتضمنّه من أهداف ويضبطه من مؤشّرات أداء ويحدّده من التزامات متبادلة إطارا ملائما لإحكام طرق التّصرّف الإداريّ والعلميّ والبيداغوجيّ لدى الكلّيّة ولتنمية روح المبادرة لديها ولتسريع اندماجها في محيطها وتدعيم تشغيليّة خرّيجيها .

ردّ وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

تهدف كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة من خلال إنخراطها بالمنظومة الجامعية الجديدة إلى تدعيم برامج البحث والتكوين والنهوض بالمعرفة وتطوير وملائمة تكوينها العلمي والتطبيقي للحاجيات التنموية والتغييرات الإقتصادية، وذلك في إطار الإصلاحات الشاملة لقطاع التعليم العالي التي فرضتها تداعيات التطور السريع لعدد الطلبة والمستجدات العلمية التنموية. ومن هذا المنطلق ولبلوغ الجودة بأبعادها البيداغوجية والإدارية والمالية إعتمدت الكلية على منهجيات جديدة في التصرف ترتكز أساسا على التقييم والتخطيط وتحديد الأهداف والمؤشرات وإعداد البرامج.

هذا ولئن أشار التقرير المعد من طرف دائرة المحاسبات إلى عدّة نقائص تتعلق خاصة بالتصرف البيداغوجي والإداري والمالي ودعم جودة التكوين والبحث العلمي والتفتح على المحيط والتي تعود أساسا إلى النقص في الموارد البشرية وفي إطارات التدريس ومحدودية البنية الأساسية، فإنّ المجهودات المبذولة سواء من طرف الكلية أو من طرف جامعة سوسة لتجاوز النقاط السلبية تبقى في حاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير والمتابعة.

I- التّصرّف البيداغوجيّ والإداريّ والماليّ

تسعى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة إلى تدارك النقائص التي أشار لها التقرير التأليفي لدائرة المحاسبات على مستوى التصرف البيداغوجي والإداري والمالي. فبالنسبة لمدرسة الدكتوراه عملت الكلية على إنطلاق نشاطها الفعلي وشروع مديرها في صرف الاعتمادات المسندة لها. أما فيما يتعلق بعملية التقييم الذاتي، فإنّ الكلية تتعهد إلى جانب مواصلة مواظبتها على التقارير التي تعدّها في الغرض إلى إيلاءها المزيد من العناية والإهتمام. وبخصوص مشروع المؤسسة ولأن حظي في مرحلة إعداده بأخذ كلّ الآراء والمقترحات الصادرة عن الأساتذة ورؤساء الأقسام، إلّا أنّ إدارة الكلية ستعمل خلال الفترة القادمة على تأمين مشاركة ممثلي الهيئات الإقتصادية والإجتماعية في إعداد هذا المشروع. أما على صعيد تبادل المعطيات وتأمين التنسيق اللازم بين الجامعة والكلية، فإن الطرفين حريصين على تطوير طرق التعامل المعلوماتي وإحكام إستغلاله.

أمّا على مستوى التصرف الإداري والمالي فإن الكلية تسعى تدريجّيا إلى التلاؤم مع نظام دراسي جديد "إمد" الذي يستوجب إمكانيات بشرية ومادية هامة غير متاحة حاليّا بالكيفية والكمية المطلوبة. ومن ذلك فإنّ الكلية تعمل جاهدة بالتعاون مع جامعة سوسة على تضئيل محدودية الموارد البشرية وذلك سواء على مستوى صيانة أجهزة الإعلامية أو على مستوى تركيز منظومات التصرف الحديثة على غرار منظومة "سليمة" و"بيروني" وغيرها . أما فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي لنشاطها، فإن الكلية تسهر على تأمين الإحاطة النفسية لطلبتها من طرف المركز الجهوي للطبّ الجامعي وعلى متابعة هياكلها الإدارية والبيداغوجية لعرائض الطلبة بتنوع مواضيعها .وبخصوص التصرف في الإعتمادات المرسمة بميزانية المؤسسة، فإنّ الكلية ستعمل على تدارك جملة النقائص المبينة في هذا الإطار وذلك ببرمجة الأشغال والشراءات للإيفاء بحاجيات المؤسسة، وبإعداد مشروع إطار المصاريف على المدى المتوسط.

II- دعم جودة التّكوين

يعتبر إطار التدريس من الآليات الأساسية للنهوض بجودة التكوين داخل مؤسسات التعليم العالي، وإيمانا منها بذلك ستعمل الكلية مستقبلا وبالتنسيق مع جامعة سوسة إلى الحدّ تدريجّيا من اللجوء إلى المساعدين المتعاقدين وخاصة إلى أساتذة التعليم الثانوي وذلك بتدعيم عملية إنتداب طلبة الدّراسات العليا . كما ستتولى الرّفع من مساهمة الأساتذة من صنف "أ" في التدريس بالمرحلة الأولى. هذا وستعمل الكلية بالتعاون مع جامعة سوسة وكافة الهياكل المعنية على دراسة كيفية معالجة محدودية فضاءات التدريس والتأطير والمراجعة الناتجة عن تجاوز حجم الطلبة لطاقة إستيعابها . أمّا على مستوى تجديد برامج التكوين فإن الكلية ستعمل على تدعيم مجهوداتها القائمة على الإهتمام بتربّصات الطلبة وبرمجة إتفاقيات شراكة مما سيسمح بتيسير عملية إدماج الطلبة في المحيط الإقتصادي والإجتماعي مع إمكانية توفير فرص تكوين جديدة. أمّا بالنسبة إلى القاعات المختصّة والمشبّكة للتكوين في شهادة الكفاءة في الإعلامية والأنترنات، فإن إدارة الكلية تعمل بصفة حثيثة على توفيرها وقد تمكنت حاليّا من تعميم تدريس هذه الشهادة على كافة طلبة "إمد" . وبخصوص التدريس غير الحضوري فقد تولت الكلية تحسيس إطار التدريس بأهمية هذه المرحلة وضرورة مدّها بمقترحاتهم في هذا المجال.

III- البحث العلميّ

نظرا إلى أهمية قطاع البحث العلمي في تطوير المنظومة الجامعية وبلوغها جودة التعليم والتكوين والتشغيل، فقد دأبت الكلية من هذا المنطلق على تفعيل هياكل ووحدات البحث العلمي وتنمية نشاطهم. كما أنها عازمة في المستقبل على بذل المزيد من الجهد لتطويرها وتقييم نشاطها وكذلك الترفيع من نسق أعمالها البحثية ومناقشتها في الآجال القانونية. هذا إلى جانب إرساء بنك معطيات لمتابعة أنشطة الطلبة الباحثين والسهر على توازن عملية التأطير بين الأساتذة المؤهلين لذلك وتسوية مستحقاتهم من منح التحفيز.

IV- التفتّح على المحيط

تهدف المؤسسات الجامعية من خلال تفتحها على محيطها إلى ملائمة برامجها التعليمية والتكوينية مع المتطلبات الإقتصادية والتنموية. ولئن تمكّنت الكلية في هذا المجال من إنجاز خطوات هامة تبلورت في إتفاقيات شراكة مع جامعات أجنبية وتنظيم تظاهرات وملتقيات دورية إلّا أنّ الكلية عازمة على بذل المزيد من الجهد لتطوير هذه الإنجازات وتدعيمها وتكثيفها وكذلك إرساء خطة عمل واضحة تمكن من تفعيل مجالات التعاون مع المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وذلك بإدماج مشاركتهم في أنشطة التدريس وصياغة البرامج والتأطير مما يسمح بتنمية مواردها ودفع نسق تشغيلية خرّيجيها.

ردّ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

I- التصرّف البيداغوجي والإداري والمالي

1- التصرّف البيداغوجي

لا شكّ أنّ هناك على مستوى التصرّف البيداغوجي نقائص تسعى المؤسّسة حاليا إلى تداركها لكن هناك أيضا ظروف وملابسات لا بدّ من الإشارة إليها نذكر منها على سبيل المثال بخصوص تعثّر مدرسة الدكتوراه تمّتع مديرها بالتفرّغ للبحث خلال السنة الجامعية 2009/2008 ولم يصدر قرار في تسميته إلّا في جانفي 2010 وفي كلّ الحالات انطلق الآن نشاط المدرسة وشرع مديرها في صرف الاعتمادات المسندة لها .

أمّا فيما يتعلّق بعمليّة التقييم الذّاتي – والّتي قمنا بها سابقا في عديد المرّات – فإنّنا سنوليها إثر تعاقدنا مع الجامعة المزيد من العناية.

وبخصوص مشروع المؤسّسة فإنّه حظي عند بدايته بإعداد قاعدي حيث تمّ تشريك كافّة الأقسام في التفكير والمشروع النهائي الذي أعدّته لجنة مشروع المؤسّسة وأخذ بعين الاعتبار كلّ الآراء والمقترحات الّتي صدرت عن الأساتذة في حين أنّه لم يقع فعلا تشريك ممثّلي الهيئات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لضيق الوقت من جهة ولعدم تجاوب المعنيين بالأمر معنا من جهة أخرى.

هذا وفيما يتعلّق بتبادل المعطيات بين الكلّيّة والجامعة على مستوى التصرّف البيداغوجي وتسيير متابعته فإنّ التأخير الصادر عن الكلية في موافاة الجامعة بالمعلومة مرجعه غالبا تعدّد المشاغل وتكاثر الأنشطة وفي نفس الوقت محدوديّة الموارد البشرية بالمؤسّسة.

2- التصرّف الإداري والمالي

تجابه الكلّية صعوبات في الارتقاء بجودة التصرّف الإداري، وهي بالأساس صعوبات ناتجة عن محدوديّة الموارد البشريّة ورغم ذلك حاولت الكلّية الاعتماد على الموارد المتوفرة، ففي خصوص صيانة الأجهزة الإعلامية أوكلت إلى شركات مختصّة في الإعلامية مهمّة الصيانة وهو ما يفسّر بقاء بعض الأجهزة في الخدمة رغم تجاوزها فترة عشرة سنوات.

أمّا بخصوص تجسيم توجيهات سلطة الإشراف حول تركيز منظومات تصرّف حديثة (كسليمة والبيروني...) فإن الإطار المكلّف بالإعلامية في مصلحة سير الدروس ورغم أنه غير مختصّ في الإعلامية تلقى تكوينا بالمشاركة وفي دورات تكوينيّة أعدّتها الجامعة والوزارة في الغرض.

كما قامت الكلّية وبمساعدة من جامعة سوسة التي جنّدت عدد هام من أعوان مكتبات مؤسسات جامعيّة أخرى بخزن أكثر من 69.700 عنوانا تحويهم مكتبة الكلّية على "منظومة البيروني" .

كما دعّمت الكلّية مصلحة المرحلة الثالثة بكاتبة تصرّف.

أمّا الإحاطة النفسيّة بالطلبة فهي تؤمّن من قبل الأخصائية النفسيّة لجامعة سوسة والتي كانت تخصّص لذلك يوما في الأسبوع وهي تؤمّن حاليا من قبل المركز الجهوي للطب الجامعي غير بعيد عن الكلّية وذلك كامل أيام الأسبوع.

أمّا عرائض الطلبة، فإنّ غياب خليّة للنظر في عرائض الطلبة لا تعني عدم وجود لمتابعة العرائض بتنوّع مواضيعها، فمنها ما هو إداري يقع النظر فيه من قبل الإدارة ومنها ما هو بيداغوجي يقع النظر فيه من قبل الإدارة ورؤساء الأقسام والأساتذة.

وبخصوص التصرّف المالي واستهلاك الميزانيّة المرسّمة فقد عملت الكلّية على التدارك وذلك ببرمجة عدد من الأشغال والشراءات للإيفاء بحاجيات المؤسّسة في جميع المجالات.

وبخصوص إعداد إطار المصاريف على المدى المتوسّط فقد قامت الكّلية بإعداد هذا المشروع الذي سيدخل حيز التطبيق تبعا لإمضاء عقد التكوين والبحث مع جامعة سوسة .

II- دعم جودة التّكوين

1- إطار التّدريس

يشكّل فعلا اللجوء إلى المساعدين المتعاقدين في كّل الاختصاصات وإلى أساتذة التّعليم الثّانوي في اختصاصي الأنقليزّية والفرنسية خاصّة إخلالا بمبدأ جودة التّكوين ويستحسن مستقبلا الحدّ من هذا الإجراء بالاكتفاء عند الضرورة باتداب طلبة الدّراسات العليا والعزوف تدريجّيا عن الاعتماد على مدرّسين من التّعليم الثّانويّ. هذا كما ستسعى المؤسّسة أيضا إلى الرّفع من مساهمة الأساتذة من الصنف "أ" في تدريس طلبة المرحلة الأولى والحال أّنه قد شرعنا منذ بداية السنة الجامعيّة الحالية في العمل في هذا الاّتجاه (مرّت النسبة المذكورة من 4 % إلى 8.26 % حاليا) . أمّا بخصوص تشريك المهنيين في التدريس فإنّ ذلك يتطّلب حوافز غير المعمول بها على مستوى التأجير ممّا يتسبّب في نفور أصحاب المؤسّسات عن مدّ يد المساعدة للكلّية والتدريس بها .

2- فضاءات التدريس وتجهيزها

تشكّل محدوديّة الفضاءات سواء بالنّسبة للّتدريس أو للتأطير عائقا ما انفكّ يتفاقم بارتفاع نسبة الأساتذة المؤطّرين (تخصيص مكاتب للأساتذة من صنف "أ") من جهة ومع ضرورة تخصيص المزيد من القاعات لتدريس الإعلامية من جهة أخرى (وهو ما يؤدّي إلى التنقيص من قاعات التدريس الأخرى) .

كما ترجع أسباب تدّني نسب النجاح أساسا إلى أنّ 75 % من الطلبة الموجهين إلى الكّلية يوجهون من الدورة الثانية والثالثة، وإلى عدم تعهّد بعض الطلبة بالدراسة، من ذلك أنّ حوالي 549 طالبا لم يجتازوا الامتحانات في السنة الأولى والثانية .

3- تجديد برامج التّكوين

- بعثت الكلية منذ بداية السنة 2010/2009 خلّية لإدماج الطلبة وللاهتمام بتّربصاتهم ولتسيير علاقاتهم مع المحيط وهي ما تنفكّ تسعى بالمراسلة والتوصية واللقاءات لإقحام طلبتها في المحيط الاقتصادي

والاجتماعي ونحن الآن نعدّ لبرنامج اتّفاقيّة شراكة مع شركة Téléperformance للنداء ونعدّ أيضا لشراكات أخرى كما انطلقت منذ نهاية السداسي الحالي موجة تربّصات يقوم بها طلبة السنة الثّالثة أنجليزيّة الأعمال وذلك تحت إشراف الإدارة.

يتطلّب التكوين في شهادة الكفاءة في الإعلامية والانترنات مخابر مجهّزة بحواسيب متطوّرة وبقاعات مشبّكة وهذا ما لم يكن متوفّرا في كافّة الفضاءات المخصّصة لتدريس الإعلامية سنة 2009/2008 (تقادم الأسطول المتواجد في بعض المخابر)هذا وقد تمّ تدارك الوضع سنة 2010/2009 حيث ندرّس حاليا شهادة الكفاءة في الإعلامية والأنترنات لكافّة طلبة "إمد" أمّا بخصوص التدريس غير الحضوري فإننا حسّسنا الأساتذة لأهمّيته ونحن نرتقب مقترحاتهم في الغرض.

تخضع شعبة الإشهار والتسويق وشعبة الإجازة التطبيقيّة في الجغرافيا التطبيقيّة في تهيئة المحيط (قبل السنة الجامعيّة 2008-2009) إلى النظام القديم الذي كان يترك الخيار أمام الطالب في الاختيار بين القيام بتربص ميداني أو إعداد مذكرة بحث. حسب أحكام الفصل 5 من الأمر عدد 2721 لسنة 2004 والمؤرّخ في 21 ديسمبر 2004 والمتعلّق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنيّة في الإجازة التطبيقيّة في الاختصاصات المتعلّقة بالفنون واللّغات والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعيّة والأساسيّة وهو ما أكّده أيضا الفصل 6 من قرار السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والمؤرّخ في 29 أكتوبر 2009 والمتعلّق بضبط نظام الدراسات والامتحانات المطبق بكلّية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة للتحصيل على الشهادة الوطنيّة للإجازة التطبيقية في الإشهار والتسويق وفي الجغرافيا التطبيقيّة في تهيئة المحيط.

III- البحث العلمي

1- الدّراسات العليا

تجدر الإشارة إلى أنّ نسق أعمال البحث المنجزة سيرتفع خلال السّنة الجامعيّة 2010/2009 حيث تم منذ بداية السّنة إيداع العديد من الأطروحات ويبقى علينا بذل المزيد من المجهود للتقليص من التأخير وللسعي إلى أن تناقش الأعمال في آجالها القانونيّة. كما يجب أيضا رغم ذلك الحرص على أن تكون عمليّة توزيع أعباء

التأطير على الأساتذة من صنف "أ" أكثر توازنا وأن تتمّ متابعة أنشطة الطلبة الباحثين باللّجوء إلى بنك معطيات يعدّ في الغرض ويمكّن من معرفة مدى تقدّم أعمالهم.

أمّا بخصوص منحة التحفيز التي نصّ عليها الأمر عدد 1712 لسنة 2007 والمؤرّخ في 5 جويلية 2007 فقد أعدّت المؤسّسة قائمة في الأساتذة الذين كانوا قد ناقشوا أطروحات دكتوراه ومذكرات بحث في الماجستير والملفّ هو بصدد التسوية إذ صدر أخيرا بتاريخ 11 نوفمبر 2009 منشور يضبط الإجراءات التطبيقيّة لإسناد منحة التحفيز.

2- هياكل البحث

ينتظر أن يتقدّم المجلس العلمي قريبا بدعوة وحدات البحث إلى تقييم أنشطتها والتقدّم بتقارير سنويّة في الغرض – دون التقارير التي ترسل إلى إدارة البحث العلمي- ومزيد تشريك الطلبة في أعمالها وحثّهم على الالتحاق بها .

IV- التفتّح على المحيـط

تكتسي الشراكة بالنسبة للمؤسّسة أهمّية بالغة وعلاوة على الإتفاقيّات السّابقة أبرمت الكلّية أخيرا عن طريق الجامعة اتفاقيّة شراكة جديدة مع جامعة "كلرمون فران" وهذه الإتفاقيّة تم تفعيلها حيث بدأنا في تجسيدها ببرمجة لقاءات عمل عبر الانترنات (Visioconférence) ضبطنا من خلالها مشروع إعداد إجازة تطبيقيّة مشتركة في إطار (codiplomation) نأمل دخولها حيز التنفيذ سنة 2012. هذا وفي إطار الشراكة مع نفس الجامعة نأمل التكفّل باستقبال حوالي 15 طالبا فرنسيّا لتكوينهم في اللغة العربية خلال شهر جوان 2010.

وبالنّسبة للمحيط الاقتصاديّ فالكلية تعدّ برنامج شراكة مع شركة (Téléperformance) في إطار الماجستير المهني الذي سينطلق عن قريب في مجال "مهن النداء" .

إجمالا ستسعى الكلّية للرفع من مساهمة الهيئات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في أنشطة التّدريس وفي صياغة البرامج و التأطير وذلك بإعداد إجازات تطبيقيّة وماجستير مهني تحت علامة "البناء المشترك" .

كما يرجع افتقار المؤسّسة إلى خطّة عمل واضحة للتفتح على المحيط أساسا إلى النقص في الإطار البشري للكّلية إذ أن الكّلية بحاجة إلى تكوين خلّية للتفتح على المحيط تقوم باستكشاف مجالات الشراكة مع المؤسسات الاجتماعيّة والثقافيّة ومتابعة الاتفاقيات .

كما يرجع ضعف مساهمة الهيئات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في أنشطة التدريس بالمؤسّسة إلى طبيعة الشعب التي كانت تدرس في المؤسّسة والتي كان يغلب عليها الطابع النظري، علما وأنّ مساهمة الهيئات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في الحياة الجامعيّة سوف تتدعم بعد أن أصبح عدد الشعب التطبيقيّة يقدر 2/3 من الشعب المدرسة بالكّلية .

إيمانا منها بأهمّية موقع الواب في تفتح الكّلية على محيطها قامت الكّلية بإبرام عقد مع المعهد العالي للدراسات التكنولوجيّة بسوسة قصد إنشاء موقع واب جديد للكّلية من شأنه أن يتجاوز نقائص الموقع السابق.

- النهوض بتشغيليّة المتخرّجين

ترجع صعوبة إدماج المتخرجين في سوق الشغل أساسا إلى طبيعة التكوين في الكّلية والذي كان يعتمد على الإجازات والاستاذيات ذات التكوين النظري ومن المتوقع أن تتدعم حظوظ الطلبة المتخرجين في سوق الشغل بعد أن أصبح 2/3 الشعب إجازات تطبيقيّة وذات تشغيلة عالية .